مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الأول 2024

تأثير التصورات الكلية والعضوية لأوجست كونت وهربرت سينسر في تأسيس فرضيات الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع "دراسة تحليلية وصفية"

د. الطاهر سعد علي ماضي
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا.
altahermadi@bwu.edu.ly

The impact of the holistic and organic perceptions of Auguste Comte and Herbert Sencer in establishing the hypotheses of career orientation in sociology, “a descriptive analytical study”

Dr. Altaher Saad Ali Madi
Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Walid University, Libya.

تاريخ الاستلام:22-01-2024 تاريخ القبول: 16-02-2024 تاريخ النشر: 01-03-2024

الملخص:

تدور الدراسة حول تلك التصورات الكلية والعضوية لكل من أوغست كونت وهربرت سبنسر وأثر ذلك في نشوء وتشكل الاتجاه الوظيفي، حيث أن عملية فهم القضايا الأساسية والفرضيات الأولية تتطلب فهم واستيعاب التيارات الفكرية السابقة، والتي أثرت في بناء مفاهيمه وتصوراته وقد تعددت تلك التيارات وتنوعت وتناقضت أحيانا في رؤيتها وتحليلها للمجتمع، مثل الفلسفة الوضعية والفلسفة المثالية وبعض الدراسات الواقعية والميدانية للدراسات التطورية والانتشارية في مجال الأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى الدراسات الوظيفية التي أجريت على بعض المجتمعات البدائية.

الكلمات الدالة: فرضيات الاتجاه الوظيفي، التصورات الكلية والعضوية، المجتمع، الفلسفة، علم الاجتماع .

Abstract

The study revolves around those perceptions of the total and organic of both Auguste Comte and Herbert Spencer and the impact of this on the emergence and formation of the functional direction as the process of understanding the basic issues and initial assumptions requires understanding and assimilation of intellectual currents that preceded him where they affected the construction of his concepts and perceptions has multiplied those currents and varied and sometimes contradicted in their vision and analysis of society such as philosophy positivism and philosophy ideal and some realistic and field studies for evolutionary and diffusion studies in the field of anthropology in addition to functional studies conducted on some societies.

Keywords: Hypotheses of functional orientation, holistic and organic perceptions, society, philosophy, sociology.

المقدمة:

تقتضي عملية فهم القضايا الأساسية التي تشكل منها الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع ضرورة فهم واستيعاب التيارات الفكرية التي سبقته والتي أثرت في نشأته وفي بناء مفاهيمه وتصوراته، وقد تعددت تلك التيارات وتنوعت وتناقضت أحيانا في رؤيتها وتحليلها للمجتمع، كالفلسفة الوضعية والفلسفة المثالية. وبعض الدراسات الواقعية والحقلية للدراسات التطورية والانتشارية للأنثروبولوجيا إضافة إلى تلك الدراسات الوظيفية الأولية التي أجريت على بعض المجتمعات البدائية.

ما ينبغي التنويه إليه كذلك أن ظهور ونشأة الاتجاه الوظيفي وتبلوره كان لمواجهة العجز الذي واجهته بعض التيارات الفكرية الأنثربولوجية بالذات في الدراسات التطورية والانتشارية وفيما يتعلق بالعجز التصوري والتفسيري والادراكي لقضايا أساسية كالبقايا والكلية والمنفعة، كما أن الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع قد تولد عن مجموعة من المتناقضات بين التنظير الفلسفي والدراسات الحقلية الواقعية وبين تلك الاتجاهات التي تؤمن بالزمن والتاريخ كإطار لحركة المجتمعات وبين تلك التي تركز على الانتشار والجغرافيا.

على ما تقدم سوف يكون **موضوع هذه الدراسة النظرية التحليلية** الوصفية هو تلك التصورات الكلية والعضوية لعالم الاجتماع ومؤسسة أوجست كونت باعتبارها من الجدور الفكرية للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع ومؤسسة له، كذلك الاسهامات الفكرية لأبرز منظري الاتجاه العضوي بعد أوجست كونت وهو هربرت سنبسر.

سيتم ذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين الأول سيكون عن اسهامات وتأثير النزعة الوضعية عند أوجست كونت والثاني سيخصص لتأثير النزعة العضوية لهربرت سبنسر باعتبارهما من الجذور الفكرية والتيارات الفكرية التي أثرت وساهمت في بناء المفاهيم والتصورات والقضايا الأساسية للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، إضافة إلى ما توصلت إليه نتائج الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعد التطور في الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع انعكاساً حقيقياً للتطور السوسيولوجي بشكل عام وذلك بسبب قدرة الاتجاه الوظيفي على استيعاب تلك الإنجازات التي حققتها الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع سواء بالنسبة لإسهامات التنظير التطوري الانتشاري والتوصل إلى مقولات الكلية والتكامل في واقع المجتمعات البدائية وبخاصة في الجوانب المنهجية وأدوات البحث الميداني، إضافة إلى الإسهامات النظرية للماثلة العضوية وما تلاها من إنجازات على مستوى الإجراءات المنجية لإميل دوركايم وعلى ما تقدم ومن خلاله تنبثق تساؤلات الدراسة وهي كالتالي:

1- ما تأثير القرارات الكلية والعضوية لأوجست كونت وما دورها في تشكل الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

ما تأثير التصورات الكلية والعضوية لهربرت سبنسر وما إسهامها في بناء وتشكل الاتجاه الوظيفي لعلم الاجتماع؟

وعلى ما تقدم فإن **مشكلة البحث** تدور حول سؤال أساسي وهو ما تأثير التصورات الكلية والعضوية في تأسيس فرضيات الاتجاه الوظيفي لعلم الاجتماع؟ حيث كانت لتلك المماثلات والتصورات دوراً في البناء المعرفي والمنهجي لهذا الاتجاه إضافة إلى التعديلات اللاحقة التي عملت على استبدال الأبعاد البيولوجية والعضوية بالتصور النسقي للمجتمع وإضفاء الطابع الاجتماعي وفتح آفاق جديدة أمام التحليل النظري الوظيفي لعلم الاجتماع.

وتنبثق من مشكلة الدراسة كذلك تساؤلاتها الفرعية التالية:

2- ما تأثير التصورات الكلية والعضوية لأوجست كونت وما دورها في تشكل الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع وتأسيس فرضياته.

3- ما تأثير التصورات الكلية والعضوية لهربرت سبنسر في تأسيس فرضيات الاتجاه الوظيفي لعلم الاجتماع؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية النظرية الوظيفية في بناء علم الاجتماع بشكل عام، فالعلم هو تراكم نظري بالأساس والتمكّن من النظرية أو النظريات في العلم هو تمكّن من العلم ذاته، وعليه فإن فهم واستيعاب تلك التيارات الفكرية والقضايا الأساسية للاتجاه الوظيفي يمكّن من توظيفه التوظيف الأمثل كإطاراً تصورياً وتفسيرياً في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية إضافة إلى ذلك التراكم الذي يمكن أن تضيفه هذه الدراسة إلى مجموعة الدراسات النظرية حول الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع وحاجة المكتبة الجامعية لمثل هذه الدراسات النظرية التحليلية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على التيارات الفكرية والقضايا الأساسية التي مهدت لنشأة وتشكل الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

2- التعرف على تأثير التصورات الكلية والعضوية لكل من أوجست كونت وهربرت سبنسر في بناء مفاهيم وتصورات وقضايا الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

1- التصورات Representation

يشير هذا المصطلح إلى الطريقة التي تعمل بها الصور والنصوص على إعادة بناء المصادر الأصلية التي تمثلها وليس مجرد عكسها فحسب، والتصور مفهوم مهم في السيمولوجيا (علم العلاقات) وفي علم اللغة وهو يدل على إعادة بنا ء أو إعادة صياغة المعنى[1] وتعني هنا إعادة بناء وصياغة الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

2- الكلية:

مقولة نظرية للفلسفة المثالية والفلسفة الوضعية حيث يتم التأكيد على الإطار الكلي الشامل الذي يحتوي الجزء والذي يبرر منطق وجوده، وعليه فإن التصور الكلي للنسق وافتراض الفاعلية الوظيفية لأي من الأجزاء المكونة له، بمعنى آخر الانطلاق من التصور الشامل للبناء الاجتماعي ومن الكلية كمدخل لفهم المجتمع ودراسته.

3- العضوية:

العضو بمعنى الكائن العضوي البيولوجي – الكائن الحي – والعضوية هنا بمعنى المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي حيث كلاً منهما يتكون من مجموعة أجزاء أو عناصر أو نظم تؤدي وظائفها متعاونة ومتساندة لاستمرار بناء الكائن واستقراره سواء الكائن العضوي البيولوجي أو المجتمع، ومن هنا فإن النظرة العضوية هي نظرة كلية وشاملة ووظيفية في دراستها لواقع الإنسان والمجتمع.

خامساً: الدراسات السابقة:

أ) الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Harlod R. Kerlo 1989 بعنوان Social Stricture and social conflict (البناء الاجتماعي والصراع الاجتماعي):

وهدفت الدراسة إلى دراسة البناء الاجتماعي وعلاقته بأشكال الصراع الاجتماعي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى تحليل المضمون كأداة ومنهج أيضاً وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف كان أبرزها أن هناك علاقة بين طبيعة البناء الاجتماعي وأشكال الصراع المحتملة وأن الصراع يؤدي وظيفة في إعادة استقرار واستمرار البناء والاجتماعي وكذلك يؤدي وظيفة إعادة المجتمع لتوازنه عند ظهور الخلل الوظيفي والبنائي.

2- دراسة Turner 1982 بعنوان: The structure of Sociological theory (بناء النظرية الاجتماعية):

هدفت الدراسة إلى التعرف على بناء النظرية في علم الاجتماع عموماً معتمدة على المنهج الوصفي وأدواته التحليلية والمسحية المكتبية للتراث النظري وتحليل مضمون كتابات تاكلوت بارسونز عل وجه الخصوص حول التساند بين النسق الكبير وأنساقه الفرعية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف كان من أهمها أن من وظائف النسق الاجتماعي تأمين تسهيل الوسائل الاقتصادية الضرورية لحياة أعضاء المجتمع كذلك ضرورة التنسيق بين أجزاء النسق الاجتماعي والمحافظة على العلاقات الداخلة بين هذه الأجزاء، وأن هناك ملزمات ومتطلبات وظيفية مثل التكيف وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على بقاء النمط وإدارة التوتر وهي قضايا أساسية وعالمية في جميع الأنساق الاجتماعية وغيابها يؤدي إلى انهيار النسق وفشله في تأدية وظيفته.

3- دراسة Don Martindale 1976 بعنوان: Nature and types of sociological theory (طبيعة ونماذج النظرية الاجتماعية)

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على روافد الفلسفة الوضعية من خلال دراسة النزعة الأمبريقية، كذلك افترضت الدراسة أن حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تعتمد على نمو المنهج التجريبي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها أن البحوث الأمبريقية لكل من جون لوك والفيس بريكلي وغيرهم ساهمت في نمو الفلسفة الوضعية وأن العلوم الاجتماعية لابد أن تعتمد على المعرفة الحسية التجريبية لضمان نجاح نتائجها ولضمان إمكانية الوصول إلى قوانين وتعميمات بخصوص الظواهر الاجتماعية.

ب) الدراسات العربية:

1- دراسة السيد حامد 1996 بعنوان: النظرية الاجتماعية عند كلود ليفي شتراوس

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإسهامات البنائية والوظيفية لأحد أبرز علماء التيار البنائي في النظرية الاجتماعية، حيث اعتمدت على ترجمة وتحليل النصوص المصدرية للبنائية عند ليفي شتراوس معتمدة على ترجمة وتحليل المضمون وعلى المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن موضوع البناء أصبح من أهم موضوعات الأنثربولوجيا الاجتماعية منذ العشرينيات من هذا القرن (القرن الماضي) عند ظهورها في بريطانيا وبلورتها كتخصص قائم بذاته، وأن مفهوم البناء Structure يعني مجموعة من العناصر التي تقوم بينها علاقات محددة تعبر عن كل العمليات القائمة بين هذه العناصر، وأن وظيفة كل عنصر من تلك العناصر يمكن أن تكون مدخلاً لدراسته كعنصر متفرد بذاته وكعلاقة لازمة مع بقية الوظائف الأخرى للعناصر مجتمعة ودورها في البناء أو الاستقرار والاستمرار.

2- دراسة كمال عبدالحميد الزيات 1991 بعنوان: بناء النظرية في علم الاجتماع نموذج نظرية تقسيم العمل.

كان هدف الدراسة الكشف عن بناء النظرية الاجتماعية من مدخل البناء النسقي لنموذج نظرية تقسيم العمل عند أميل دوركايم كأحد أبرز الرواد على مستوى التنظير السوسيولوجي عموماً وعلى مستوى الاتجاه الوظيفي حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وعلى أدوات تحليل المضمون وعلى بعض فروض الدراسات الواقعية في مجال التنظيم وتأثير التصورات الوضعية والكلية في تأدية التنظيم لوظيفته، وكان من أبرز نتائجها أن تقسيم العمل ضرورة لإشباع الحاجات الأساسية وأنه حاجة وظيفية يتطلبها النظام وأن أي خلل وظيفي جزئي يمكن أن يؤثر سلباً على بقية الأجزاء أو العناصر وعلى تأديتها لوظائفها، كما أن معالجة ذلك قد تكون بنائية وظيفية بمعنى آخر أن الخلل قد يحتاج إلى معالجة إجراءات على المستويين البنائي والوظيفي في آن معاً.

3- دراسة علي ليلة 1981 بعنوان: النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التغيرات التي حصلت على مستوى البناء المنهجي للنظرية الاجتماعية وكذلك التعرف على التطور المعرفي والإنجازات التي تمت على مستوى الإجراءات المنهجية للنظرية الوظيفية والتركيز على

الاهتمام بالنسق الاجتماعي كبديل للمنظور العضوي وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى تحليل المضمون أيضاً لكثير من المصادر والمراجع المهمة لرواد علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود تطور منهجي على المستوى الوظيفي وكذلك إمكانية المواءمة بين وظائف الأنساق الصغرى والأنساق الكبرى، كما أن هذه الإنجازات النظرية للاتجاهات المعاصرة على مستوى الوحدات الصغرى يمكن توظيفها كبدائل وكمداخل لدراسة المجتمع دون إلغاء أهمية النظرة الكلية أو العضوية أو التقليل من شأنها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لقد عالجت الدراسات السابقة سواء الأجنبية منها أو العربية النظرية الوظيفية في علم الاجتماع من زوايا مختلفة وبشكل عام في إطار دراسة النظرية الاجتماعية ولقد استفادت هذه الدراسة من الأُطر التحليلية لها ومن مناهجها ومما توصلت إليه من نتائج إلا أن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت وبشكل دقيق ومحدد موضوعاً فرعياً من موضوعات الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع وهو تأثير التصورات الكلية والعضوية لأوجست كونت وهربرت سبنسر باعتبارهما من الجذور الفكرية للنظرية الوظيفية أو المنظور الوظيفي في علم الاجتماع، وينبغي الإشارة هنا إلى أن ما ذكر من دراسات سواء الأجنبية منها أو العربية كان على سبيل المثال أو الاستفادة وليس على سبيل الحصر.

المبحث الأول:

التصورات الكلية والعضوية لأوجست كونت وتأثيرها في الاتجاه الوظيفي لعلم الاجتماع

كانت ولازالت لأفكار وكتابات مؤسس علم الاجتماع الغربي اوجست كونت تأثيراً على التفكير الاجتماعي حتى يومنا هذا، وينطبق القول السابق على الاتجاه الوظيفي لعلم الاجتماع تحديداً.

حيث كانت الفوضى التي نجمت عن الثورة الفرنسية دافعاً لاهتمام أوجست كونت بمسألة النظام والاستقرار شأنه شأن غيره من المفكرين المعاصرين له. إلى جانب اهتمامه وتأكيده على تأسيس الفلسفة الجمعية مقابل النزعة الفردية للمذاهب النفعية.

فالمرحلة الوضعية التي يؤكد أوجست كونت عليها وأن المجتمع الإنساني قد وصل إليها هي تلك المرحلة التي يمكن أن تستخدم المعرفة الامبريقية في دراسة العالم الاجتماعي والتي يتم من خلالها تطبيق المنهج العلمي في دراسة المجتمع وفهمه وتأسيس مجتمعات على أسس الاتفاق الاجتماعي وعلى أساس النظام والتناغم والاستقرار.

في هذا الإطار يمكن القول إن الفلسفة الوضعية تستند على رافدين أساسيين هما تطور المنهج العلمي وخاصة في العلوم الطبيعية كذلك إلى الفلسفة الامبيريقية الإنجليزية بالذات، فلقد كان لتلك الروافد تأثيرها الواضح على تطور الاتجاه الوضعي بشكل عام.

لقد كان لحرية البحث العلمي واختراع الطباعة وسقوط الادعاءات الغيبية للكنيسة الكاثوليكية وطباعة الكتب المقدسة من أصولها الصحيحة بعيداً عن احتكار الكنيسة لها بداية فهم العالم بشكل مختلف عما كان عليه وانتشرت الثورة العلمية في مجالات عدة كالدراسات الفلكية ودراسات علوم الأجنة والتشريح وعلم الحيوان[2] تزامن ذلك مع رؤية عدد من المفكرين وتأكيدهم على قدرة العقل الإنساني على الوصول إلى القوانين التي تحكم ظواهر الكون من خلال دراسة الواقع دراسة علمية وتبني المنهج الاستقرائي حيث نادى فرنسيين بيكون في كتابة(الطريقة الجديدة) بذلك وأكد عليه للوصول إلى معرفة جديدة عن الواقع من خلال التجربة للوصول كذلك إلى قوانين تخدم الانسان وتمكنه من إخضاع الطبيعة لصالحه، يتضح ذلك من مقولته الشهيرة (لكي يُخضع الانسان الطبيعة يجب عليه أولاً دراستها)[3] ما يؤكد على تأثير التصورات الكلية للاتجاه الوظيفي أن هذا الاتجاه يعتمد على افتراض أساسي يدور حول تكامل الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع[4] يرى هذا المنظور أن المجتمع نسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة يهتم بدراسة العلاقة بين مختلف هذه الأجزاء وبين المجتمع ككل، كما ينظر للمجتمع على اعتبار أنه شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها[5].

ويرى المنظور الوظيفي أن كل أجزاء النسق–تحكم طبيعتها ووجودها–مساندة على نحو معين وتسهم بطريقة ما في تدعيم الكل[6].

لقد انطلقت الفلسفة الوضعية من العلوم الطبيعية وحاولت التأكيد على إمكانية دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الطريقة والأسلوب وذلك لخضوع الظواهر الاجتماعية لنفس القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية. من خلال تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية والاستفادة من نتائج العلوم الطبيعية في توجيه الدراسات الاجتماعية. يعني ذلك ضمينا استخدام مفاهيم وتصورات العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الإنسانية[7].

ولقد كانت النزعة الامبيريقية بريادة كل من جون لوك والفيس بريكلي وديفيد هيوم أحد روافد الفلسفة الوضعية حيت ساعدت حالة الاستقرار في إنجلترا بالذات على نمو المنهج التجريبي العلمي في العلوم الطبيعية وتحولت المعرفة إلى معرفة حسية تجريبية، بمعنى أن الحواس هي مصدر المعرفة وأن وظيفة العقل تقتصر على جمع المادة وتنظيمها، لقد أكد ديفيد هيوم أن العقل لا يستطيع أن يعرف شيئاً خارجه وأنه ليس هناك شيء في أي شيء حيث يقدم أي موضوع البرهنة أو الدليل الذي يعبر عنه، فليس لدينا استنتاجاً يتعلق بأي موضوع بعيداً عن الموضوع الذي بين أيدينا وموضوعاً للتجربة[8].

ولقد ساعدت مجموعة من العوامل على قيام التيار الوضعي وتنامي التصورات الوضعية عند أوجست كونت، من تلك العوامل نتائج البحوث العلمية الاستقرائية واتصال كونت بالعلوم الرياضية والطبيعية وتأثره بمدرسته البوليتكنيك حيث دفعه ذلك إلى التساؤل حول إمكانية دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس طرق وأساليب دراسة الظواهر

الطبيعية. ودفعه كذلك أيضاً أن يجعل من العلوم العقلية علوماً وضعية وأن ينسق بين شتى العلوم بما لها من قوانين ومنهج للبحث وما تتناوله من موضوعات للبحث في بناء نسقي واحد[9].

أما العامل الثاني فكانت النزعة الامبريقية الإنجليزية بالذات حيث تطابقت رؤية كل منهما في أن معطيات الواقع هي أساس ومصدر المعرفة وأن الحواس هي من يتولى جمعها وصياغتها، وأن يتم ذلك عند الوضعية في إطار كلي وشامل.

ويتمثل العامل الثالث في الموقف من الفلسفة المثالية ورفضها لكل أسسها ومواقفها حيث اعتبرتها فلسفة للهدم والتدمير. ذلك أن الفلسفة المثالية خلعت كل احترام عن الواقع ونادت الطبقات الدنيا بضرورة البحث عن كل ما هو كامل وكامن بداخل المجتمع. وعلى ذلك هناك من رأى أن دعوة أوجست كونت لتأسيس علم الاجتماع كانت بالأساس دعوة لأن تتوقف الثورة والفوضى وأن يتم الدفع إلى استقرار المجتمع وأن يكون العلم هو الموجه الأساسي لحركة المجتمع وتغييره، ويمكن اعتبار الفلسفة المثالية عاملاً أو سبباً سلبياً دفع باتجاه الوضعية وعلم الاجتماع الوظيفي والوضعي.

أما العامل الرابع فقد كانت العلوم الطبيعية العقلية وبخاصة علم البيولوجيا مما دفع أوجست كونت لذلك التصور الذي يرى أن علم الاجتماع يتربع على قمته وقد ظهر ذلك من خلال استخدامه لبعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في علم البيولوجيا مبرراً ذلك بأن كل من العلمين الاجتماع والبيولوجيا يشتركان في الاهتمام بالكائنات العضوية.

وقد تم تقديم ذلك التصور العضوي للمجتمع الذي يماثل بين الكائن العضوي الاجتماعي والكائن العضوي الفردي سواء في التحليل الاستيانيكي أو الأبنية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بموضوع الادراك الكلي والتصورات الكلية فإن أوجست كونت يرى أن موضوع التخصص يمكن أن يؤثر سلباً على الادراك الكلي حيث أن التخصص هو إدراك جزئي للقضايا والموضوعات. وعليه فإن الإدراك الكلي كان أهم المبادئ المنهجية للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع عند أوجست كونت وقد دفع ذلك إلى ضرورة دراسة الأنساق الفرعية والجزئية في إطار كلية النسق وليس بمعزل عنه وفي ذلك تماثل واضح مع التصور العضوي والنظر إلى المجتمع باعتباره كائناً عضوياً.

من القضايا الأخرى التي تؤكد على الموضوعية هو موضوع النسبية حيت تفترض الوضعية أن النظم مؤقتة لأنها ستتغير وتتحول إلى أشكال أخرى بتقدم الثقافة العقلية كما أن النسبية النظرية العلمية هي انعكاس لنسبية الحقائق الواقعية، وتصورات الوضعية هي نسبية لأن الواقع نسبي[10].

يرى كونت أيضاً أن الوضعية هي أن تحل التجارب والمشاهدات الحسية محل الخيال اللاهوتي والحجج الفلسفية وأن يتم البحث عن القوانين بدل البحث عن العلل الأولى وأن يتم ذلك بالملاحظة الحسية المباشرة للظواهر

سواء أكانت تلك الظواهر اجتماعية أو مادية وهي ما يسميه بالموضوعية أو النظرة الموضوعية، وقد أوصى كونت بضرورة الالتزام بالإجراءات المنهجية للوصول إلى القوانين العامة وقد شدد على أن يكون إتباع المنهج التاريخي على رأس هذه الإجراءات المنهجية وأن تكون الملاحظة بديلاً لتأمل النظام وأن تكون النظرية هي المرجعية التي يتم التفسير على أساسها.

وعلى ما سبق يمكن القول إن جهود كونت في تأسيس الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع كانت محورية وأن تصوراته الكلية والعضوية تعد من الجدور الأساسية لبناء وتكوين هذا الاتجاه.

المبحث الثاني:

النزعة العضوية لهربرت سبنسر وأثرها في الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

يعد هربرت سبنسر علم من أعلام النزعة العضوية التي ماثلت بين المبادئ الاجتماعية والبيولوجية وقد تأثر بأفكار النظرية التطورية حول قضية التطور من الأشكال البسيطة إلى الاشكال المعقدة ويرى أنها تنطبق على كل الكائنات بما في ذلك الكائنات العضوية الفردية إضافة إلى المماثلة بين الفرد وبين الكائن العضوي الاجتماعي. يتضح ذلك من خلال اعتباره أن الكائنات العضوية الفردية والمجتمع كذلك ينموان ويتطوران ويتميزان بذلك عن المواد اللاعضوية.

كما أن الزيادة في الحجم لكل من المجتمع والكائنات العضوية تؤدي إلى الزيادة في درجة التعقيد والتباين والتنوع وأن هذا التباين يكون بنائياً ووظيفياً، وأن كل جزء مع الأجزاء الأخرى يشكل عملية تساند وظيفي وأنه ضروري لاستمرار الوجود العضوي على المستوى البنائي كذلك.

يؤكد هربرت سبنسر كذلك على أن التغير في شكل البناء يؤدي في نفس الوقت إلى تغير في وظائف الكائن العضوي، ينطبق ذلك على الفرد أو الكائن العضوي الاجتماعي. وكانت اسهاماته في هذا الإطار من الناحية النظرية عملاً مميزاً في قضايا البناء والوظيفة والتمييز بينهما والتأسيس للاتجاه الوظيفي في العلوم الاجتماعية، يضيف سبنسر كذلك مفهوم الحاجات الوظيفية الذي استعاره من العلوم البيولوجية حيث يرى أنه لايمكن وجود تصور للبناء بدون تصور حقيقي عن وظائفه ولكي نفهم كيف يتأسس التنظيم ويتطور، فإنه من المطلوب أن نفهم الحاجة التي يخدمها منذ البداية، ثم يستمر في خدمتها بعد ذلك[11].

بناء على ما سبق فإن تحليل الاتجاه الوظيفي في البحث الاجتماعي لابد أن ينطلق من أن حاجات الكائن العضوي (المجتمع) هي من تحدد سبب وجوده وكذلك استمراره وبقائه وقد كان هذا المفهوم أو المنطلق من أكثر المفاهيم الجدلية بالنسبة للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع لأنه يتضمن دلالات ومعاني أن الوقائع والظواهر الاجتماعية تتحدد بفعل الحاجات الاجتماعية التي تشبعها.

وبالرغم من أن هربرت سبنسر توقف عند مستوى المشابهة والمماثلة بين المجتمع والكائن العضوي إلا أن بعض ممن تبعه تطرف لدرجة أنه ينظر إلى المجتمع باعتباره كائناً عضوياً حقيقياً ولايشبه الكائن العضوي فحسب. كانت تلك النزعة العضوية ناجمة عن الثورة البيولوجية وعن روح ومزاج ذلك العصر والتي تم رفض الكثير من جوانبها لاحقاً وذلك بسبب ظهور أفكار وتصورات جديدة ساهمت في تعديل وتشكيل الإطار النظري للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع نذكر من تلك الأفكار والتصورات والافتراضات.

1. النظر إلى الواقع الاجتماعي باعتباره نسقاً من الأنساق التي تشكل البناء الاجتماعي في مجمله.
2. أن فهم العمليات التي تتم داخل هذا النسق لايمكن إلا بمعرفة التبادل بين أجزائه المكونة له.
3. أن لهذا النسق حدوداً كما للكائن العضوي تكون متكاملة للمحافظة عليه وعلى استقراره واستمراره.

لقد كانت هذه التصورات والافتراضات لازمة لفهم العمليات الاجتماعية والابنية المعرفية للاتجاه الوظيفي في إطار المماثلة العضوية وإبعاد الكثير من المفاهيم البيولوجية التي لا تلائم التحليل السوسيولوجي.

والمجتمع كما يرى سنبسر جزء من النظام الطبيعي للكون وأن التقدم في مجال الكائنات العضوية أو في المجتمع الإنساني هو تطور من ظروف تؤدي فيها الأجزاء المتشابهة وظائف متشابهة إلى ظروف تؤدي فيها الأعضاء أو الأجزاء غير المتشابهة وظائف غير متشابهة أي من الشكل الموحد إلى الأشكال المتعددة أو من التجانس إلى اللاتجانس.[12]

وتعد المبادئ والأفكار التطورية الأساس والمنطلق الحقيقي لمذهب سنبسر لدرجة أنه يعتبر أن قانون التطور هو القانون السامي لكل موجود، وأنه أي التطور في المجتمعات الإنسانية أكثر تفاعلاً وتعقداً وذلك بتفاعل العلاقات الإنسانية وتشابك مصالح الأفراد ورغباتهم، فالاجتماع الإنساني أدن هو أرقى صورة للتطور فوق العضوي.

كما أن المجتمع من وجهة نظره ينتظم بنفس انتظام نسق الفرد حيث ينطبق نفس التعريف للحياة على كليهما النمو والنضج والهرم وأن ذلك يسير على ذات المبادئ سواء بالنسبة للنظم غير العضوية أو العضوية، وقد شدد على ضرورة فهم وإدراك تلك المبادئ كشرط ضروري لإدراك مفهوم علم الاجتماع بوصفه علماً.

وقد كانت ملاحظات سبنسر لأوجه التشابه بين الكائنات العضوية والاجتماعية تتمثل في الآتي:

1- النمو الواضح للمجتمع والكائنات العضوية خلال مراحل حياتها وهو ما يختلف عنه في المادة غير العضوية فالطفل أو الرضيع ينمو حتى يصبح رجلاً والمجتمع الصغير ينمو حتى يصبح دولة.

2- التطور في الحجم عند كليهما والنمو في درجة التعقد البنائي عند كليهما أيضاً.

3- يصاحب التمايز في التعقد البنائي تمايز في الوظائف فكل عضو يؤدي وظيفة محددة للكائن العضوي وكذلك كل نظام أو نسق يؤدي وظيفة للمجتمع.

4- كل تطور في الكائنات العضوية أو في المجتمع لابد أن يؤدي إلى اختلافات وتباينات في النواحي البنائية والوظيفية لكل منهما.

وفيما يتعلق بالفروق بين المجتمعات والكائنات الحية فإن سبنسر يحددها في النواحي التالية:

1. أن الوعي أو الشعور يكون في جزء صغير من كل الكائن الحي بينما ينتشر في الأعضاء الأفراد في المجتمع.
2. أن أعضاء أو أجزاء المجتمع هي حرة ومتفرقة بدرجات متفاوتة بينما هي تشكل كلاً واحداً ملموساً عند الكائن الحي.
3. أن أعضاء الكائن الحي تحقق الفائدة للكل أي لكل الكائن وليس لعضو أو جزء واحداً، فيما العكس في المجتمع حيث أن وجوده يحقق الفائدة لأعضائه الفرديين.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن هربرت سبنسر وبالرغم من المماثلة العضوية في تصوره النظري إلا أنه لم يقر ويقول في كل كتاباته أن المجتمع كائناً عضوياً.

وما قضية المماثلة عنده سوى معبراً وإطاراً نظرياً مرجعياً متماسكاً للاستقراء السوسيولوجي.

ويمكن القول إن النزعة التطورية وافتراضاتها الأساسية المتضمنة في الاتجاه الوظيفي استمرت لمدة قرن من الزمان وإن اختلفت بحسب المنظرين وبحسب النماذج النظرية.

نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة:

1- أن إسهامات كلاً من أوجست كونا وهربرت سنبسر في تأسيس الاتجاه الوظيفي هي إسهامات أساسية وبنائية.

2- أن مفاهيم وتصورات كل منهما كانت رافداً ومرجعاً لكل المفكرين الوظيفيين في كل مراحل تطور الاتجاه الوظيفي.

3- أن التنظيم الوظيفي في أكثر مستوياته اكتمالاً قد تضمن الافتراضات الأساسية والتي منها أن المجتمع يعد نسقاً له حدود وله قدرة على تنظيم ذاته.

4- أن المجتمع كنسق يميل إلى حالة التوازن وبشكل دائم.

5- أن المجتمع كنسق يعمل على بقائه وهو يماثل في ذلك الكائن العضوي.

6- أن المجتمع يحتاج إلى إشباع حاجاته ومتطلباته الأساسية اللازمة لاستمراره واستمرار توازنه.

7- أن التحليل السوسيولوجي ينبغي أن يركز في دراسته للنسق على ضرورة أداء وظائف كل الأجزاء في إشباع الحاجات والمتطلبات الضرورية لذلك النسق لكي تحافظ على استمراره وإتزانه وتوازنه.

8- أن إيجاد بدائل من الأبنية لإشباع حاجات النسق تصبح لازمة وضرورية في حالة الحاجة إليها.

9- أن العديد من التعديلات الجذرية قد تمت على بعض الفرضيات الأساسية للاتجاه الوظيفي وبخاصة عند بعض رواده كدوركايم وبارسونز وميرتون.

10-تم التأكيد على التصور النسقي باعتباره كلاً يتكون من مجموعة من الأجزاء كبديلاً عن الأبعاد البيولوجية والعضوية وقد كان ذلك طريقاً لتوسيع آفاق التحليل السوسيولوجي على مرجعية الاتجاه الوظيفي وإضفاء الطابع الاجتماعي عليه.

الهوامش وقائمة المراجع:

1. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة: أحمد عبدالله زايد وآخرون، الطبعة الأولى، 2000، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص411.
2. حسن شحاته سفيان، الموجز في تاريخ الحضارة والثقافة، مكتبة النهضة المصرية، 1959، ص 198.
3. نفس المرجع نفس الصفحة.
4. Pon Martindale, nature and types of sociological theory. London. Rout ledge & keg on Paul 1967.P448.
5. B.Hortorn & C.W Hunt. Sociology. New York: Mccraw. Hill Book co,1980 po 17.
6. السيد محمد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة دار المعارف، مصر، 1975، ص 110.
7. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص 397.
8. Don Martindale: op eir, P58.
9. Ibid. P.58
10. هربرت ماركيوز، العقل والتوبة، هيمل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970، ص89، ص38-39.
11. Ellito , Hugh: Herbert spenser, London, contable & compang LTD, 1917 P.211 P.233
12. تيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عوده وآخرون، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار المعارف، 1978، ص43-44.